

مجلس الأمن

Distr.: General
28 July 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٤٩٢، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يذكّر مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تصميم الدول الأعضاء على مواصلة القيام بكل ما بوسعها لتسوية النزاعات ولحرمان الجماعات الإرهابية من إمكانية التجذر، ولإقامة ملاذات آمنة للتمكن من التصدي، على نحو أفضل، للتهديد المتنامي الذي يطرحه الإرهاب.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الإرهاب لا يمكن قهره إلا بالأخذ بنهج متواصل وشامل يقوم على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والتعاون النشط فيما بينها لمواجهة التهديد الإرهابي.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إنما يشكل أحد التهديدات الأشد خطورة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وأن أية أفعال إرهابية تُعتبر إجرامية لا مبرر لها، بغض النظر عن حوافزها ومكان ارتكابها وتوقيته والجهة التي ترتكبها. ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء التهديد المستمر للسلام والأمن الدوليين من جانب جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (المعروفة أيضاً باسم بوكو حرام ويشار إليها أدناه بهذا الاسم)، ومن جانب سائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، ويعيد تأكيد تصميمه على التصدي لجميع جوانب هذا التهديد، ويعيد تأكيد أن الإرهاب،



15-12784 (A) 280715 280715



بما فيه الأفعال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام الإرهابية، لا يمكن بل ولا يجوز أن تُنسب لأي دين أو جنسية أو حضارة.

”ويكرر مجلس الأمن إدانته القوية لجميع الهجمات الإرهابية والاعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، مما ترتكبه جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، ويسلّم بأن بوكو حرام تستهدف النساء والفتيات بشكل خاص، ويعرب عن عميق تعاطفه وخالص تعازيه لأسر الضحايا وكذلك لشعوب نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد ولحكوماتها، ويأمل بالشفاء العاجل للمصابين.

”ويذكّر مجلس الأمن بأن المسؤولين عن الاعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكاتها، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي لا بدّ أن يُحاسَبوا وأن يمثلوا أمام العدالة.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن التهديد الذي تطرحه جماعة بوكو حرام والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا) وبنن لمكافحة جماعة بوكو حرام. كما يحيط مجلس الأمن علماً بالرسالة التي أرسلها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، والتي أحال بها البيانين الصادرين عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ و ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وكذلك مفهوم العمليات الاستراتيجي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات للقتال ضد جماعة بوكو حرام.

”وإذ يسلّم مجلس الأمن بالتقدم المحرز على الأرض في أعقاب الجهود العسكرية الإقليمية المشتركة خلال الأشهر الأخيرة، فإنه يدين بقوة استمرار الهجمات القاتلة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام الإرهابية، ولا سيما ضد المدنيين، وهو يشجع على مضاعفة التعاون الإقليمي في هذا الصدد.

”ويشيد مجلس الأمن بالدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن لمواصلتها الجهود لتحقيق التشغيل الكامل للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات بغية تعزيز التعاون والتنسيق العسكري الإقليمي للتمكن من التصدي بصورة فعالة للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وهو يلاحظ، في هذا الصدد، إنشاء مقر رئيسي للعمليات في نجامينا، تشاد، تنفيذاً

لنتائج الاجتماع الخامس لوزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد الذي كان قد انعقد في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ وشارك فيه الأشخاص التالية أسماؤهم: اسماعيل شرغوي، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، ومحمد بن شامباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وعبد اللهِ باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، وسنوسي عمران عبد اللهِ، الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد، وبيناندو تاتولا، الوزير التشادي المنتدب لدى رئاسة الجمهورية والقائم بأعمال الدفاع الوطني وشؤون المحاربين القدماء.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بالبيان الختامي الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الدول أعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن الذي انعقد في أبوجا، نيجيريا، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما في ذلك قرارات الموافقة على مفهومي العمليات الاستراتيجي والتشغيلي وغير ذلك من وثائق تتعلق بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات؛ وبنشر الوحدات الوطنية في القوة المشتركة تحت القيادة التنفيذية لقائد القوة وذلك بحلول ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وبتسمية الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد رئيساً للبعثة؛ وبترشيح قائدٍ للقوة المشتركة ونائبٍ له ورئيسٍ لأركانها.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أن على الدول الأعضاء أن تضمن امتثال أية تدابير تتخذها بغية مكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي.

”ويشجع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على العمل، بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على تسريع الجهود المشتركة لاعتماد استراتيجية شاملة للتمكن من التصدي بصورة أشد فعالية وعلى سبيل الاستعجال، للتهديد الذي تطرحه جماعة بوكو حرام، ويرحب في هذا الصدد بالخطط الرامية إلى عقد مؤتمر قمة في شهر آب/أغسطس، ويحث المنظمتين دون الإقليميتين على اعتماد استراتيجية مشتركة وتطوير التعاون القوي والتنسيق النشط بينهما.

”ويسلّم مجلس الأمن بالعبء الاقتصادي الذي يقع على كاهل البلدان المتأثرة بجماعة بوكو حرام، وهو يرحب باستمرار التزام الدول الأعضاء والشركاء الدوليين ممن يشارك في دعم القوة المشتركة في مكافحتها لجماعة بوكو حرام الإرهابية.

"ويلاحظ مجلس الأمن الخطوات التي اتخذها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم اللازم لتشغيل القوة المشتركة تشغيلاً كاملاً بما يتفق مع مفهوم عمليات القوة للقتال ضد جماعة بوكو حرام.

"ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى دعم القوة المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بقدرتها العملياتية، ويرحب في هذا الصدد بخطط مفوضية الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تنظيم مؤتمر للمانحين دعماً لجهود الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن. ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى دعم خطط المفوضية المتعلقة بعقد مؤتمر للمانحين، ويناشد الدول الأعضاء أن تتبرع بسخاء للصندوق الاستئماني التابع للاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يروج بقوة لدى المجتمع الدولي والجهات المانحة لدعم هذا الجهد.

"ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى تكميل العمليات العسكرية والأمنية الإقليمية المشتركة ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية، وذلك بجهود وطنية وإقليمية مستمرة تنفَّذ بدعم دولي، وترمي إلى تحسين سبل العيش، وتقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً واللاجئين وغيرهم من المجموعات السكانية المتأثرة بالتراع، والترويج للتعليم وخلق فرص العمل، وتيسير جهود إشاعة الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة لإيصالها إلى الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، وكذلك لضمان حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علماً بخطة الطوارئ للتنمية في حوض بحيرة تشاد، وهي الخطة التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن، ويشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لتقديم الدعم اللازم للتصدي للتحديات الإنمائية في منطقة حوض بحيرة تشاد، ويدعو الأمم المتحدة وأمانتها العامة، وخصوصاً وكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، إلى العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف تحديد الخطوات العملية التي تمكِّنها من المساهمة في تلك الجهود.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في بلدان حوض بحيرة تشاد، إذ يوجد ١,٩ مليون شخص من الذين تشردوا قسراً في هذه المنطقة. ويحيط مجلس الأمن علماً بالجهود التي تبذلها حكومات البلدان المتأثرة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الإقليمية الناشئة عن أفعال جماعة بوكو حرام. ويعيد مجلس الأمن تأكيد الحاجة إلى احترام جميع أطراف التراع المسلح

لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة بالإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، ضماناً لتقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير الأمان للمدنيين الذين يتلقون المساعدة، والأمن لعاملي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، ويذكّر بأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام وضمان حقوق الإنسان لمواطنيها، وكذلك لجميع الأفراد داخل أقاليمها حسبما تنص عليه أحكام القانون الدولي ذات الصلة. ويدعو المجلس الدول الأعضاء المساهِمة في القوة المشتركة إلى إقامة بيئة آمنة تمكّن من تنفيذ المساعدة الإنسانية بقيادة مدنية، وإلى عودة المشردين داخلياً واللاجئين وإعادة توطينهم أو إدماجهم محلياً، على أساس طوعي وآمن ومستدام. ويشجع مجلس الأمن جميع الجهات الفاعلة المشارِكة في الاستجابة على دعم برامج الإنعاش، وتوفير تدابير الحماية اللازمة للمدنيين، وتوجيه الاهتمام بصورة خاصة للإفراج عن الأطفال الذين اختطفتهم جماعة بوكو حرام أو الذين كانوا مرتبطين سابقاً بهذه الجماعة الإرهابية، ولإعادة إدماجهم.

”ويذكّر مجلس الأمن أن اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) سمّت جماعة بوكو حرام جماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة، ويعرب في هذا الصدد عن استعداده للنظر في إدراج الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات ممن يقدم الدعم لجماعة بوكو حرام، بما في ذلك من يقوم بتمويلها أو تسليحها أو التخطيط لها أو التجنيد لصالحها، وجميع الأفراد الآخرين والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى ممن يرتبط بتنظيم القاعدة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما يشمل الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي أو من خلال أية واسطة أخرى.“